اتفاقية كامب ديفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية –المصرية

أ/ عبد السلام كمون

جامعة أدرار

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العمق التاريخي للعلاقات الجزائرية – المصرية والتي تعود إلى عشرات القرون وذلك نظراً لمكانة مصر المتميزة على مستوى العالم العربي عبر مر العصور، وهذا السرد التاريخي لعلاقات البلدين قبل انعقاد اتفاقية كامب ديفيد الثلاثية بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يجعلنا ندرك مدى التأثير الذي أحدثته هذه الاتفاقية على مسار العلاقات الجزائرية المصرية.

كما تطرق هذا المقال إلى الظروف المحلية والدولية التي سبقت انعقاد هذه القمة الثلاثية حتى يتسنى لنا تحليلها والوقوف على جميع أبعادها خاصة وأنها شكلت منعرجاً حاسماً في تاريخ العلاقات المصرية العربية بصفة عامة، حيث أنه عقب هذه الاتفاقية مباشرة دخلت مصر في عزلة تامة عن العالم العربي.

Résumé:

Cette étude vise à démontrer la profondeur historique des relations Algéro-Egyptienne qui remontent à des dizaines de siècles, en raison de la place particulière qu'occupe l'Egypte dans le monde arabe au fil des siècles, ce récit historique des relations entre les deux pays avant l'accord tripartite de Camp David entre l'Egypte, Israël et les Etats-Unis nous fait réaliser à quel point cet accord a eu un impacte sur les relations Algéro-égyptiennes.

Cet article traite également les circonstances nationales et internationales qui ont précédé la tenue du sommet tripartite afin que nous puissions analyser et 'identifier toutes les dimensions dans la mesure où elle a constitué un tournant décisif dans l'histoire des relations Arabo-Egyptiennes en général, directement suite à cet accord, l'Egypte s'est isolée du monde arabe.

مقدمة:

شهد القرن التاسع عشر ميلادي (ق19م) هجمات استعمارية أوربية كان وقعها أكثر حدة على الأمة العربية، فمنذ مطلع هذا القرن تعرضت البلدان العربية لاستعمار أوربي شرس ادعت من خلاله القوى الاستعمارية أنها جاءت لتخلص العالم العربي من خطر التخلف التي كانت تعاني منه، غير أنه في الواقع لم تعمل هذه القوى إلا على فرض سيطرتها وهيمنتها على هذه الأمة بكل الطرق والوسائل الممكنة.

وكانت البداية بتقسيم الوطن العربي إلى مستعمرات ومحميات منفصلة عن بعضها البعض مهمتها تفكيك الوحدة العربية والقضاء عليها وإحلال محلها كيانات تخدم مصالح الدول الامبريالية وبالتالي طمس جميع القيم الحضارية ومقومات الشخصية العربية.

ومن هذا المنطلق سعت الجزائر دوماً، بفعل انتمائها العربي والإسلامي، إلى الاهتمام بالقضايا العربية والإفريقية والتي هي جزءاً من النشاط السياسي للحركة الوطنية، وعند اندلاع الثورة التحريرية كان البعد العربي والإسلامي واضحاً من خلال مواثيقها الثلاثة (بيان أول نوفمبر 1954، وثيقة برنامج مؤتمر الصومام، وثيقة برنامج طرابلس).

وغداة استقلالها لعبت الجزائر دوراً ريادياً في العديد من القضايا العربية المعاصرة ومنها قضية الصراع العربي– الإسرائيلي والذي شاركت فيه الجزائر مشاركة فعالة إلى جانب مصر في حروبها ضد إسرائيل وهذا بشهادة بعض العناصر القيادية المصرية التي أكدت أن دور الجزائر كان مثالياً وفعالاً في هذه الحروب غير أن هذا الموقف الجزائري اتجاه مصر ما انفك يتغير بسبب التغيير الجذري في السياسة الخارجية المصرية على حساب القضايا العربية عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول انعقاد اتفاقية كامب ديفيد ومدى تأثيرها على العلاقات المصرية الجزائرية، ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر نطرح عدة أسئلة فرعية أهمها: ما الطابع الذي اتسمت به العلاقات بين البلدين قبل انعقاد القمة؟ وما هي الظروف والأسباب التي دفعت النظام المصري الساداتي إلى التخلي عن الحل الشامل واللجوء إلى السلام المنفرد مع إسرائيل؟ وكيف نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تقريب المسافات بين الطرفين والتي توجت باتفاق كامب ديفيد؟ وما هو موقف الجزائر من هذه المبادرة؟ وإلى إي مدى استطاعت هذه الاتفاقية التأثير على العلاقات الجزائرية المصرية؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية حاولنا تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر الآتية:

أولاً: طبيعة العلاقات المصرية – الجزائرية قبل اتفاقية كامب ديفيد.

ثانياً: انعقاد القمة الثلاثية، ظروفها وملابساتها.

ثالثاً: انعكاسات كامب ديفيد على العلاقات بين البلدين.

أولاً: طبيعة العلاقات المصرية – الجزائرية قبل الاتفاقية.

قبل الحديث عن انعقاد الاتفاقية وانعكاساتها على العلاقات المصرية الجزائرية حري بنا أن نلقي نظرة عامة حول طبيعة العلاقات التي كانت تسود البلدين قبل توقيع الاتفاقية حتى يتسنى لنا معرفة التغيرات التي طرأت على هذه العلاقات بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978.

لمصر مكانتها المتميزة في العالم العربي عبر مر العصور، وظلت كذلك حتى في عهد الاستعمار تشكل مركز إشعاع ثقافي وروحي له وزنه

ومكانته الخاصة وهذا بفضل الأدوار الكبيرة التي لعبتها المؤسسات الثقافية والتعليمية المصرية[1] كجامعة الأزهر وغيرها من معاهد التعليم الأخرى.

وإذا أردنا استعراض العمق التاريخي للعلاقات بين البلدين والتي كانت على العموم أخوية فإننا نجدها تعود إلى عشرات القرون، حيث ربطت البلدين علاقة مصاهرة عندما تزوجت ابنة كيلوبترا المسماة كيلوبترا سيليني بملك الجزائر يوبا الثاني ومازال قبرها في الجزائر بالقرب من شرشال[2]، وفي العصر الوسيط كان البلدين يربطهما تاريخ مشترك في عهد الدولة الفاطمية التي امتدت من فرجيوة شرق الجزائر إلى مصر[3].

واستمرت هذه العلاقات الودية بين البلدين خلال الفترة الحديثة، حيث أن حاكم الجزائر آنذاك مصطفى باشا قام بقطع العلاقات مع فرنسا وإعلان الحرب ضدها كرد فعل واحتجاجاً على غزو فرنسا لمصر بقيادة نابليون بونابرت عام 1798[4]، وتجسدت تلك الصورة الرائعة في علاقاتهما أثناء مشاركة الأسطول الجزائري في معركة نافرين سنة 1827على ضفاف اليونان حيث تحطم معظم الأسطول الجزائري في هذه المعركة وهو يدافع إلى جانب الأسطول المصري في عهد محمد علي باشا[5].

---

[1] صالح بن القبي، الجزائر في كل أبعادها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص106.

[2] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، ط1، دار هومه، الجزائر، 2010، ص262.

[3] نفسه، ص3.

[4] محيي الدين عميمور، مع الموسطاش في ذكراه، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص195.

[5] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص4.

ويتواصل ذلك التضامن الرائع في العلاقات بين الشعبين الشقيقين أثناء تفجير الثورة التحريرية الجزائرية، حيث كانت مصر في طلائع الدول المؤيدة والمدعمة لها سياسياً وعسكرياً وما إعلان الثورة الجزائرية وفيما بعد الحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة إلا دليلاً كافياً على ذلك التلاحم بين البلدين هذا على غرار احتضانها لقادة الوفد الخارجي للثورة الجزائرية الذي كان ينشط انطلاقاً من القاهرة[1]، أما عسكرياً فقد التزمت مصر بالوعود التي قطعتها مع قادة الثورة الجزائرية والمتمثلة في تلك الشحنات المتعددة والكبيرة التي أرسلتها إلى الجزائر فور اندلاع ثورتها المجيدة[2].

وظلت هذه العلاقات على حالها حتى بعد استقلال الجزائر سنة1962، وهنا لا ننسى الدور الرائع الذي لعبته مصر إلى جانب الجزائر أثناء تعرضها للاجتياح السافر لأراضيها من طرف قوات الجيش الملكي المغربي عام 1963 وهو ما أطلق عليها بـــ "حرب الرمال"، وكانت مصر أول من لبى نداء الاستغاثة الذي نادى به الرئيس أحمد بن بلة وألقت بكل ثقلها السياسي والعسكري إلى جانب الجزائر حتى غاية انتهاء هذه الحرب بانعقاد قمة "باماكو" التي أقرّت بعودة القوات الملكية إلى نقطة انطلاقها[3].

غير أنه بداية من 19 جوان 1965 وهو تاريخ التصحيح الثوري الذي قام فيه هواري بومدين[4] بتنحية أحمد بن بلة وسجنه وهو الحدث الذي

---

[1] محيي الدين عميمور، مع الموسطاش في ذكراه، المصدر السابق، ص81.

[2] للوقوف على كافات التفاصيل المتعلقة بالدعم العسكري الذي قدمته مصر للثورة الجزائرية. ينظر: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص-ص 111-130.

[3] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص69.

[4] من مواليد 1932 بقالمة ينحدر من عائلة فقيرة اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، زاول دراسته بمعهد بن باديس بقسنطينة ثم التحق بالأزهر لمواصلة دراسته هناك، تولى مسؤوليات كبرى في الثورة التحريرية، خلف عبد الحفيظ بوالصوف على رأس الولاية الخامسة عين قائداً لهيئة الأركان العامة، بعد الاستقلال نفذ عملية تصحيح الثوري في 19 جوان 1965 وأصبح ثاني رؤساء الجزائر المستقلة، دافع عن العديد من القضايا

تأثرت به القيادة المصرية أيما تأثر وبمقتضاه تعثرت على العلاقات بين البلدين بعض الشيء عندما رفض هواري بومدين طلب[1] عبد الناصر[2] باستضافة بن بلة في مصر نظراً للمكانة التي يحظى بها هذا الأخير في الأوساط المصرية بصفة عامة ولدى عبد الناصر على وجه الخصوص، وهو ما نتج عنه نفور مصري عبّرت عنه كتابات صحفية نشرها محمد حسنين هيكل بعد أسبوع من زيارته للجزائر رفقة القائد العام للقوات المسلحة المصرية المشير عبد الحكيم كمبعوثين من الرئيس عبد الناصر سنة 1965[3].

العربية وخاصة القضية الفلسطينية، توفي في شهر ديسمبر 1978 بعد إصابته بمرض خبيث. ينظر: شارل أندري فافرود، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص222.

[1] رفض هواري بومدين طلب عبد الناصر لأنه اعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية للجزائر، وأن هذه القضية قضية جزائرية صرفة ولا يحق لأي بلد مهما كانت مكانته وأهميته التدخل في مثل هذه المسائل والجزائر تحتفظ لنفسها بحق تعيين وعزل موظفي الدولة مهما كانت مراكزهم، ولا تقبل أي توسلاً أو ضغطاً أو إحراجاً في أي قضية تمس النظام الداخلي للجزائر. ينظر: محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص87.

[2] هو ثاني رؤساء مصر وقائد ثورة جويلية 1952، ولد يوم 15 يناير 1918 كان له دور قيادي بارز في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحركة عدم الانحياز الدولية، يعتبر من أهم الشخصيات البارزة في الوطن العربي التي كان لها دوراً طلائعياً في الثورات العربية وتشجيع حركات التحرر في العالم، توفي سنة 1970 فكان بحق من أهم الزعماء العرب الذين دافعوا دفاعاً شرساً عن القومية العربية. ينظر: مريم سيدي علي مبارك، ثوار عظماء، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص122.

[3] محيي الدين عميمور، مع الموسطاش في ذكراه، المصدر السابق، ص81.

غير أن هذه العلاقات لم تلبث إن تحسنت نتيجة للموقف البطولي الرائع الذي أبدته الجزائر في حرب جوان 1967 والتي كانت عبارة عن فخ نصب لعبد الناصر شاركت فيه إلى جانب بعض القيادات السورية قيادات عربية أخرى، أما الجزائر فكانت صدمتها كبيرة من هذه الحرب وتأثرت بها أيما تأثر[1].

وشاركت الجزائر إلى جانب مصر مشاركة فعالة في حرب جوان 1967 ضد إسرائيل أو ما يسمى بالأسبوع الأسود، حيث سجلت فيه الجزائر عدة مواقف مشرفة كان أهمها أن الجزائر فور سماعها خبر أن مصر قطعت علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية قرّرت هي الأخرى قطع علاقاتها معها ذلك احتجاجاً على الدعم الأمريكي المطلق واللامشروط لإسرائيل[2].

وبعد هزيمة حرب جوان 1967 وقف الشعب الجزائري إلى جانب الأشقاء المصريين للتخفيف من وقع الهزيمة عشية 19 جوان 1967 عندما أعلن الرئيس المصري أنور السادات في خطابه تنحية نفسه من السلطة محملاً مسؤوليته المطلقة عن النكسة التي أصابت مصر والعرب بصفة عامة، وهو ما استنكرته الجماهير الجزائرية التي خرجت عن بكرة أبيها في مظاهرات عارمة وهي تردّد "عبد الناصر تقدم أو مت" (Nasser..marché ou crève)[3] متجهة من باب الوادي إلى ساحة الشهداء، لتستمر بعد ذلك هذه المظاهرات في مطلع شهر جويلية من نفس السنة متجهة نحو مقر الرئاسة لتستنفر موقفاً من الرئيس هواري بومدين والذي جاء مطابقاً لموقف الجماهير الجزائرية.

ونفس الموقف تبنته الجزائر اتجاه مصر أثناء خوضها لحرب الاستنزاف مع إسرائيل أو ما يطلق عليها بالحرب العربية الإسرائيلي الرابعة

---

[1] نفسه، ص82.

[2] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص4.

[3] نفسه، ص94.

والتي فقدت فيها الجزائر خلال الشهر الأول من اندلاعها حوالي 17 جندياً جزائرياً[1]ورغم ذلك أبلت القوات الجزائرية في هذه الحرب بلاء حسناً وهذا بناءً على شهادة خالد نزار الذي شارك في هذه الحرب وأكد أن القوات الجزائرية قامت بعمليتين رائعتين[2] كان لهما وقع كبير على حرب الاستنزاف وهما:

العملية الأولى: عندما عمدت قوات الاحتلال الصهيوني إلى شن هجوماً كبيراً شاركت فيه نحو 20 طائرة من نوع "سكاي هوم"و"فانتوم" مستهدفة من خلاله تلقين اللواء الجزائري درساً بليغاً لكن كما يقال انقلب السحر على الساحر حيث اندهشت القوات الإسرائيلية من مدى فعالية الدفاع الجزائري المضاد للطيران والذي باغت قوات الاحتلال من الخلف انطلاقاً من الإسماعيلية بطائرات "ميراج" وتكبدت القوات الصهيونية في هذه العملية خسائر فادحة.

العملية الثانية: قيام اللواء الجزائري، بناءً على طلب المصريين، بحماية الثغرة الموجودة بين الجيشين المصريين وهي الثغرة التي استغلها الإسرائيليون من قبل كنقطة ضعف في صفوف القوات المصرية لتسديد ضرباتهم ضد المواقع المصرية غير المغطاة بالنيران.

غير أنه في بداية السبعينيات عرفت العلاقات المصرية الجزائرية توتراً جديداً إثر ما اتفق على تسميته "بمبادرة روجرز" والتي وافق عليها الرئيس المصري عبد الناصر واستنكرتها الجزائر ورفضتها رفضاً قاطعاً

---

[1] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص165.

[2] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، تق: علي هارون، وزارة الثقافة، الجزائر، 1999، ص-ص91-92.

وجاء موقفها مطابقاً لموقف نائب الرئيس المصري الذي سعى جاهداً في خطاب جماهيري[1] لوقف هذه المبادرة لكن دون جدوى.

وبالرغم من ذلك فإن الجزائر قامت بدورها الإنساني اتجاه مصر عندما أعلنت الحداد إثر وفاة الرئيس عبد الناصر يوم 28 سبتمبر 1970 وتلقت الجماهير الجزائرية هذا الخبر بحزن عميق، وكان الرئيس بومدين من أول الواصلين إلى القاهرة للمشاركة في الجنازة[2].

وعلى العموم فإن العلاقات المصرية الجزائرية ظلت حتى غاية وفاة الرئيس جمال عبد الناصر على أحسن حالها، ولم يكن هناك تقريباً أي خلافات بين البلدين حول الإستراتيجية وإن وجد فهو خلاف تكتيكي لا أكثر.

غير أن الأمر يختلف تماماً في عهد الرئيس أنور السادات، حيث أن العلاقات المصرية الجزائرية لم تكن كما كانت في سابق عهدها بالرغم من أن الرئيس بومدين كان في طلائع الزعماء العرب الذين دعموا القيادة المصرية الجديدة بالتأثير على قرار السادات بقبول الرئاسة بعد وفاة عبد الناصر لأنه كان متردّداً في أخذها[3]ونصح بومدين السادات بالحرص على احترام دستور البلاد والمضي قدماً في سبيل عزة مصر واستقرارها[4] وحجته في ذلك أن استقرار مصر هو استقراراً للوطن العربي بصفة عامة.

وبعد تولي السادات الرئاسة المصرية قام بتغيير جذري في خارطة السياسة الخارجية المصرية حيث أنه لم يلبث حتى أدار ظهره للاتحاد

---

[1] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص100.

[2] نفسه، ص103.

[3] جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر التحولات الكبرى 1989/1962، ج2، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2008، ص95.

[4] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص103.

السوفياتي بعدما طرد الخبراء السوفيات من مصر بشكل مهين بالرغم أنهم دخلوها بناءً على طلب ملح من عبد الناصر بعد الهجوم السافر الذي تعرضت له مدرسة للأطفال بمنطقة بحر البقر والتي مانت ردّا على عمليات حرب الاستنزاف الرائعة التي أكسبت القوات المصرية وشعبها ثقة كبيرة بالنفس[1].

هذا القرار الذي اتخذه السادات ضد السوفيات فاجأ الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتوقع إطلاقاً صدور هذا القرار وهو ما صرّح به مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر الذي تساءل قائلاً: «لماذا قدم لنا السادات هذه الهدية؟ لماذا لم يتصل بي؟ لماذا لم يطلب أولاً كل أنواع التنازلات التي يمكن أن نقدمها له؟»[2]!!!.

ومن ثم قام السادات بفتح عهد جديد وعلاقات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية كمحاولة منه للتقرب من إسرائيل وبداية التطبيع في العلاقات معها، وكان ذلك إيذاناً من السادات بكسر النظام العربي المتمثل في الوعد الذي قطعته الدول العربية على نفسها والمتعلق بمقاطعة إسرائيل مقاطعة تامة طوال مراحل الصراع العربي الإسرائيلي[3] منذ اندلاعه بل حتى قبل قيام الكيان الصهيوني نفسه وذلك منذ سنة 1945.

ورغم الوجه الجديد في السياسة الخارجية المصرية إلا أنه لم يثن من عزيمة الجزائر ولم يمنعها عن القيام بواجبها اتجاه مصر في حرب أكتوبر 1973 والتي احتلت فيها الجزائر المرتبة الثانية بعد العراق فيما يخص تقديم الدعم العسكري والدبلوماسي لمصر، وهذا بناءً على شهادة الفريق سعد الدين

---

[1] نفسه، ص107.

[2] نفسه، ص109.

[3] مجدي حماد، نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي- الصهيوني، مركز دراسات الوحدة المربية، ط1، لبنان، 2000، ص107.

الشاذلي الذي قام بعدة زيارات للجزائر قبل حرب أكتوبر 1973 وقابل خلالها الرئيس بومدين وأكد له أن الجزائر لن تردّد في الاشتراك بكل جندي وبكل قطعة سلاح تستطيع تقديمها[1].

ثانياً: انعقاد القمة الثلاثية، ظروفها وملابساتها.

قبل الحديث أو معالجة حدث ما لا بدّ من التطرق إلى ظروف وملابسات ذلك الحدث حتى يتسنى معرفة دواعيه ودوافعه ومن ثم الإلمام به من جميع جوانبه وأبعاده، ومن هذا المنطلق حريّ بنا أن نتطرق إلى الظروف والأسباب الذي دفعت السادات إلى التوقيع على هذه الاتفاقية.

1- الظروف والملابسات:

إن البدايات الفعلية لتوتر العلاقات المصرية الجزائرية تعود إلى ما بعد حرب أكتوبر 1973 عندما لجأ السادات إلى إقصاء بعض أبطال حرب أكتوبر وعلى رأسهم الفريق سعد الدين الشاذلي واللواء واصل عبد المنعم من مهامهما وسارع على الفور إلى قبول اقتراح إسرائيل عن طريق كيسنجر بالبدء في محادثات عسكرية مباشرة على الكيلو 101 من طريق السويس وهو ما أحدث صدمة كبيرة للوطن العربي والجزائر بشكل أساسي[2]، أما ما قامت به الاتفاقية اتجاه العلاقات بين البلدين فإنها كرّست فقط تلك الخلافات والانشقاقات بين البلدين.

---

[1] للوقوف على أدق التفاصيل حول الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي الذي قدمته الجزائر لمصر خلال حرب أكتوبر 1973 ضد إسرائيل ينظر: سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، ط4، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية سان فرانسيسكو، 2003، ص200.

[2] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص156.

وبعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من احتواء السادات عملت جاهدة ومن ورائها إسرائيل من إجهاض نتائج حرب أكتوبر 1973 وإعادة ترتيب خريطة الوطن العربي والتي سيتمخض عنها لاحقاً زيارة السادات للقدس صارت التحركات المصرية وسياستها الخارجية تدار من طرف الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الجديد لمصر على حساب الدول العربية والإفريقية[1]، وعلى عكس بعض مواقف الدول العربية التي تميزت بالميوعة والتواطؤ فإن الجزائر أدانت بشدة هذا التغيير الجذري في السياسة الخارجية المصرية ووقفت ضد كل ما حدث بكل شراسة وعنف[2].

وفي نهاية أكتوبر 1973 دخلت العلاقات المصرية الجزائرية في نفق مظلم وهي فترة بداية استعدادات وزير الخارجية هنري كيسنجر لزيارة القاهرة والتي وصلها يوم 06 نوفمبر من نفس السنة وقابل السادات على انفراد وخلال هذا اللقاء الثنائي المغلق وافق السادات على ستة نقاط كانت من صنع وصياغة إسرائيل وهي التي قادت مصر في الأخير إلى سلام مع إسرائيل[3]، وهو ما سيفقد حتماً سلاح البترول فعاليته فيصبح سلاحاً لا معنى له.

ولقد أدانت الجزائر اللقاء الثنائي المغلق بين كيسنجر بالسادات واعتبرته الجزائر انحرافاً في مسار القضية العربية، وهذا ما نستشفه من اللقاء الذي جمع هواري بومدين بمبعوث السادات الخاص للجزائر الدكتور أشرف مروان وخلال هذا اللقاء[4] أبدى بومدين اندهاشه واستغرابه من عودة العلاقات المصرية الأمريكية بهذه السرعة وفي هذا الوقت تحديداً وهو تصرف استفزازي

---

[1] صالح بن القبي، المرجع السابق، ص106.

[2] محيي الدين عميمور، مع الموسطاش في ذكراه، المصدر السابق، ص15.

[3] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص171.

[4] نفسه، ص173.

بالنسبة للجزائر وسبّب لها إحراجاً كبيراً لأن قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كان تضامناً مع مصر، ثم تساءل الرئيس بومدين عن الضمانات الأمريكية المقدمة لمصر مقابل تنفيذ ما اتفقت عليه، وفي الأخير قرّر بومدين القيام بزيارة طارئة لمصر للوقوف على مجريات الأمور عشية مؤتمر القمة المزمع عقده يوم 26 نوفمبر 1973.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه منذ اعتلاء السادات سدة الحكم حتى إلى غاية اغتياله في 06 أكتوبر 1981 والتنازلات المصرية اتجاه إسرائيل تتزايد يوماً بعد يوم وبدون مقابل، وهو ما كان كارثياً على معادلة القوة العربية بصفة عامة، فبعدما قضى السادات على السلاح العربي (البترول) قرّر فتح قناة السويس التي كان الرئيس بومدين يراهن عليها كثيراً وهو ما دفعه إلى إيفاد مبعوثه الخاص محيي الدين عميمور[1] للسادات في أفريل 1974 لنصحه باستعمال فتح القناة كورقة ضغط على أوروبا باعتبارها أول المستفيدين من القناة لتضغط بدورها على إسرائيل لتذعن للمطالب العربية، فكان جواب السادات لمبعوث بومدين على الاقتراح الجزائري ما يأتي: «اسمع يا بني.. قل للأخ بومدين إن تطهير القناة هو قرار مصري أما فتحها للملاحة فهو قرار عربي».

لكن للأسف الشديد، ما إن انتهى السادات من تطهير القناة حتى بادر إلى فتحها عام 1975 عن طريق مدمرة مصرية اخترق بها مجرى القناة

---

[1] من مواليد 1935، أول طبيب جزائري يتخرج من المشرق العربي، في بداية الخمسينيات انخرط في صفوف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في سنة 1957 التحق بجيش التحرير الجزائري، بعد استقلال الجزائر تقلد عدة مناصب عليا في الدولة منها مستشاراً إعلامياً للرئيس بومدين، استدعاه الرئيس بن جديد كسفير في باكستان لمدة ثلاث سنوات، اختير عضواً من طرف الرئيس زروال في مجلس الأمة ضمن الثلث الرئاسي، له العديد من المؤلفات والمقالات التاريخية، في سنة 2001 اختير من طرف دولة الكويت الشخصية الثقافية العربية. ينظر: محيي الدين عميمور، سفيراً .. زاده الخيال، ط2، موفم للنشر، الجزائر، 2001، ص415.

تحت حماية السفن الأمريكية بحضور مئات الصحفيين ضارباً بذلك الاقتراح الجزائري عرض الحائط، وفي الأخير تحقق للأوربيين الحلم الذي طالما كانوا ينتظرونه وباتت السفن الإسرائيلية تتجول في القناة بكل حرية[1].

فإذا كانت مبادرة فتح قناة السويس تمثل إحدى العوامل التي أدت إلى تفكيك النظام العربي، فإنها اعتبرت بالنسبة للنظام المصري خطوة هامة نحو استعادة مصر لكامل سيادتها الترابية[2]رغم ما أحدثته من تحول جذري في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي حيث انتقلت بهذا الصراع من مرحلة التصادم والتطاحن إلى مرحلة السلم والتعايش[3].

ومن بين القضايا التي كان لها تأثيراً سلبياً على العلاقات المصرية الجزائرية الوساطة التي قامت بها الجزائر بين إيران والعراق في منتصف السبعينيات والتي وفقت فيها الجزائر بتوقيع معاهدة في سنة 1975 بين البلدين أو ما عرف بـ «اتفاقية الجزائر»، وكانت هذه المبادرة الجزائرية أول تدخل جزائري في القضايا المشرقية العربية وهو ما أغضب مصر لأنها لم تستشر في الأمر كله واعتبرت الوساطة الجزائرية محاولة لتهميش دورها[4].

وفي خضم الوضع الداخلي المصري المتأزم والذي تمخض عنه أحداث 18 و19 يناير 1977 والتي سماها السادات «انتفاضة الحرامية»

---

[1] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص195.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، حوارات مع أندريه فيرساي، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط شهادات للتاريخ، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص160.

[3] طه المجدوب، حرب أكتوبر.. طريق السلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1993، ص119.

[4] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص342.

احتجاجاً على النتائج الاقتصادية والاجتماعية المزرية من جراء ارتفاع الأسعار، قرّر النظام الساداتي غزو ليبيا واحتلال الجزء الشرقي منها لاحتوائه على معظم آبار البترول كحلاً لمشكلة أحداث يناير 1977 وهو ما استنكرته الجزائر بشدة وسارع الرئيس هواري بومدين بالتوجه على جناح السرعة إلى العاصمة الليبية طرابلس لحل الأزمة وإبطال حملة السادات على ليبيا[1]، وكان هذا الحادث من بين العوامل التي أدت إلى تأزم العلاقات الجزائرية المصرية.

2- الطريق إلى كامب ديفيد:

من بين الأحداث المباشرة التي أصابت العلاقات المصرية الجزائرية بشرخ لن يلتئم أبداً والتي كانت آخر المحطات المؤدية إلى اتفاقية كامب ديفيد نذكر ما يأتي:

- زيارة السادات للقدس 19 نوفمبر1977: بعدما وضعت اللبنات الأولى للتقارب المصري الإسرائيلي بفضل جهود كيسنجر والمستشار النمساوي كراسيكي أعلن السادات في خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب المصري بتاريخ 09 نوفمبر 1977 بحضور ياسر عرفات قائلاً: « إنني مستعد للذهاب إلى آخر الدنيا، وسيندهش الإسرائيليون حينما يسمعونني الآن أقول أنني مستعد للذهاب إلى الكنيست ومناقشتهم»، ولقد صفق جميع الحاضرين لأن لا أحد منهم حمل ذلك التصريح محمل الجد، لكنهم سرعان ما تأكدوا من جدية السادات وخطورة الفكرة وأصيب المسؤولين المصريين بخيبة آمال كبيرة لأن هذه المبادرة وحدها كفيلة بعزل مصر عن العالم العربي[2]، وفي يوم 19 نوفمبر

[1] نفسه، ص238.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، المصدر السابق، ص171.

1977 وصل السادات إلى القدس[1] في زيارة فاجأ بها العالم متحدياً بذلك قرارات مؤتمر الخرطوم عام 1967 ولاءاته الثلاثة (لا صلح، ولا اعتراف، ولا تفاوض مع إسرائيل).

لقد سببت هذه الزيارة في انقسام الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، إحداها تضم الدول التي كانت أكثر راديكالية وشملت كل من الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولقد قرّرت هذه الدول الخمس عقد اجتماع في العاصمة الليبية طرابلس في بداية شهر ديسمبر 1977 وتكوين ما سمي بـــ« الجبهة القومية للصمود والتصدي»[2]والتي عرفت في الإعلام المصري بـــ« جبهة الرفض» أي الذين يرفضون السلام، وكان موقفها متطرفاً معادياً لمبادرة السادات واعتبرتها خيانة عظمى للقضية العربية، أما المجموعة الثانية فهي التي أيدت هذه المبادرة أو بالأحرى لعبت دوراً بارزاً في التقارب المصري الإسرائيلي وعلى رأسها المملكة المغربية، أما المجموعة الأخيرة فكان موقفها سلبي وغامض فلا هي أيدت المبادرة ولا هي هاجمتها وفضلت التريث وتشمل هذه المجموعة كل من المملكة السعودية والأردنية وجميع دول الخليج باستثناء اليمن الجنوبي[3].

اعتبرت هذه الزيارة بالنسبة للجانب العربي نكسة كبيرة للأمة العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بشكل خاص فقامت الجزائر بمعارضة هذه الزيارة كون القضية الفلسطينية لها أهميتها البالغة في السياسة الخارجية

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية1946-1990، ط1، عمان، 2009، ص175.

[2] نفسه، ص258.

[3] محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، جريدة الاهالي، القاهرة، 1987، ص72.

للجزائر[1]، وبالرغم من أن مستشاري السادات نصحوه بعواقب هذه الزيارة التي أدت إلى عزل مصر عن العالم العربي وألقى بذلك السادات ما تبقى من ورقة للعرب قبل أن تبدأ اللعبة وأجهضت بدون مقابل جميع الضمانات العربية وهي سلاح البترول، فتح قناة السويس بالإضافة إلى تآكل الدعم العربي[2].

وكرد فعل كل من الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية على هذه الزيارة المشؤومة قرّرت هذه الدول الخمس عقد اجتماع في العاصمة الليبية طرابلس في بداية شهر ديسمبر 1977 وتكوين ما سمي بـــ«الجبهة القومية للصمود والتصدي»[3]والتي عرفت في الإعلام المصري بـــ«جبهة الرفض» أي الذين يرفضون السلام.

وخلال مجريات النقاش تدخل هواري بومدين قائلاً: «يجب عند اتخاذ أي إجراءات ضد مصر يجب أن نتذكر أن هناك شعب مصري شقيق يجب أن نحرص عليه» ثم استطرد معلقاً على زيارة السادات للقدس قائلاً: «إذا نجحت المبادرة في تحقيق المطالب العربية، فسوف أذهب للقاهرة دون سابق إنذار وأعلن من هناك أنني كنت على خطأ، وبالمقابل إذا فشلت المبادرة وكان هناك رغبة حقيقية في التراجع عنها فلن أتردد في الذهاب إلى القاهرة لأضع إمكانياتي وإمكانيات الجزائر في خدمة المرحلة المقبلة من العمل العربي الموحد»[4].

كما جاء في هذا البيان الختامي أن زيارة السادات للقدس هو اعترافاً ضمنياً بإسرائيل وإضفاءً للشرعية على الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، وفي نفس الوقت تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ ومقررات القمة العربية وخروجاً

---

[1] جمال فرحات، المرجع السابق، ص154.

[2] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص277.

[3] نفسه، ص258.

[4] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص259.

على وحدة الصف العربي[1]وفي الأخير أصدرت هذه الجبهة بياناً ختامياً قرّرت فيه تجميد العلاقات مع مصر، وقرّرت هذه الأخيرة بدورها قطع علاقاتها مع جبهة الرفض يوم 05 ديسمبر 1977 بعدما استدعى السادات سفراء مصر من دول هذه المجموعة يوم 03 ديسمبر من نفس السنة[2].

وكانت أكثر المواقف العربية إزعاجاً وتأثيراً على السادات هو موقف الجزائر لأن هذه الأخيرة لم تكن أية مشاكل سياسية عالقة مع مصر، بالعكس كانت لها مواقف مشرفة معها كما أشرنا سابقاً في الفترة التي سبقت السادات، ولهذا فإن موقف الجزائر الرافض لمبادرة السادات شكل خطراً كبيراً على النظام المصري ومن ثم وجب محاصرته قبل تسربه للشارع المصري الذي يذكر الجزائر دائماً بكل خير، ومنذ تلك اللحظة بدأت مصر تفكر في تشويه صورة الجزائر لدى الشعب المصري وأذنت لإعلامها بإطلاق حملاته المسعورة ضد الجزائر[3].

– القمة الثنائية في الإسماعيلية: حرص السادات في جميع مناسباته على إبراز مدى اهتمامه بتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط وهو ما جسده مؤتمر قمة الإسماعيلية الذي عقد يوم 25 ديسمبر 1977، ولقد صرّح السادات في كلمته الافتتاحية قائلاً: «إن هذا اللقاء على أرض مصر هو للعمل سوياً على إنهاء معاناة شعبينا، وإننا نجتمع لنقول للعالم أننا نعمل من أجل السلام حتى تحل المحبة محل الكراهية التي عشنا فيها 30 عاماً».

وفي ذات اللقاء أكد مناحم بيغن أن تحقيق السلام أصبح مسؤولية مشتركة بيننا وبين مصر وإننا نتمنى أن تنتهي الحروب في هذه المنطقة إلى

---

[1] طه المجدوب، المصدر السابق، ص114.

[2] نفسه، ص119.

[3] طه المجدوب، المصدر السابق، ص269.

الأبد، كما أن مشروع السلام الإسرائيلي قائماً على أمرين اثنين وهما الانسحاب من سيناء والحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة[1].

لكن من خلال شرح بيغن لمشروعيه تأكد للوفد المصري أن هذا التحليل فيه لف ودوران، خاصة عندما أقر بيجين أن عملية الانسحاب من الأراضي المصرية تتطلب 05 سنوات في حين أن عملية الاحتلال لم تتجاوز 05 أيام، وهو ما دفع السادات، الذي نفذ صبره، من التدخل قائلاً:«إن مصر عليها التزامات نحو العالم العربي وهي تلك التي تقرّرت في مؤتمر الرباط وتتضمن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت عام 1967».

وهكذا بسبب هذه الخلافات الثنائية انتهى مؤتمر الإسماعيلية دون أن يفضي إلى نتيجة إيجابية لدفع عملية السلام وهذا الجمود لم يرض الولايات المتحدة التي كانت تلعب دور الوسيط في العملية، فأحس جيمي كارتر أن الموقف يحتاج إلى جهد من اجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين ولهذا الغرض قرّر القيام بجولة واسعة للشرق الأوسط شملت مصر التي وصلها يوم05 يناير1978 وقابل السادات لمدة ساعة تقريباً، ورغم قصر مدة الزيارة إلا أنها حققت نجاحاً باهراً في حسم بعض القضايا الحيوية المتعلقة بالشرق الأوسط[2] وهو ما صرّح به كارتر قائلاً: «إن عام 1978 سيكون عام سلام في الشرق الأوسط».

في خضم هذه الظروف السائدة في الشرق الأوسط اهتدى كارتر إلى عقد مؤتمر في لندن عرف بـ "قلعة ليدز" في مطلع شهر جويلية 1978، وكان هذا المؤتمر بمثابة استطلاع أمريكي لمواقف الطرفين من وضع المواجهة المباشرة بينهما وهو مفتاح الطريق إلى كامب ديفيد.

---

[1] نفسه، ص135.

[2] نفسه، ص142.

3- انعقاد الاتفاقية ومنطلقات الحل الشامل:

فور انتهاء مباحثات ليدز سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استثمار نتائجها في دفع عملية السلام نحو الأمام وصولاً إلى عقد قمة كامب ديفيد الثلاثية، ولقد تخمرت هذه الفكرة في ذهن الرئيس الأمريكي كارتر في أوائل شهر أوت 1978 حين كلّف وزير خارجيته سيروس فانس بزيارة رسمية إلى مصر وإسرائيل من أجل عرض فكرة عقد قمة ثلاثية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة قضية السلام وتذليل الصعوبات التي تحول دون تقدمها[1].

هذه الزيارة التي قام بها فانس جاءت بعدما تبين للرئيس الأمريكي استحالة التقارب والتفاهم بين أنور السادات ومناحيم بيغين المتميز بالتشدد والتعنت في المواقف، ولذلك حرص كارتر شخصياً على تولي إدارة هذه المفاوضات مع الاستعانة بالشخصيات التي كان ينتقيها بدقة من الوفدين[2].

إن الدافع الرئيسي الذي كان وراء هذه الزيارة إلى المنطقة العربية هو شعور أمريكا وإدراكها أن فشل هذه المفاوضات قد يؤدي إلى تحرك عربي من خلال مؤتمرات القمة العربية وهو ما ينعكس سلباً على المصالح الأمريكية بالمنطقة لذلك سعت جاهدة على إبقاء الخلاف العربي قائماً وهو ما صرّح به نائب وزير الخارجية الأمريكية "هارولد ساو ندرز" في مؤتمر صحفي أجره في شهر أوت 1978 قائلاً: «إن إستراتيجية أمريكا قائمة على إيجاد تحالف بينها وبين الدول العربية المعتدلة»[3].

---

[1] طه المجدوب، المصدر السابق، ص165.

[2] شامل أباظة، الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص129.

[3] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، المرجع السابق، ص178.

ولقد تم الاتفاق على عقد مؤتمر كامب ديفيد خلال زيارة فانس لإسرائيل ومصر، حيث أبدت هذه الأخيرة موافقتها[1] على استمرار المفاوضات بغية تحقيق السلام الدائم والعادل دون المساس بالأرض أو السيادة أو إنكار حقوق الشعب الفلسطيني[2] ، كما اشترطت مصر أن يكون هذا اللقاء في شهر سبتمبر1978 أي عقب انقضاء الأعياد الإسلامية[3].

ومن المؤسف بمكان أنه فور الإعلان عن موافقة مصر وإسرائيل على اقتراح كارتر يوم 05 أوت 1978 والذي أذيع من العواصم الثلاثة في وقت واحد[4]انكبّ بيغين على عقد الاجتماعات المتواصلة مع المستشارين والخبراء بمجلس وزرائه وبلجان الكنيست لدراسة ملفات اللقاء، بينما كان يمضي كارتر الليالي بأكملها مع مستشاريه لنفس الغرض، أما السادات ظل مغموراً في استراحته بالإسماعيلية يمضي نهاره في تكاسل واسترخاء وبعد الإفطار يستقبل الشخصيات والوفود دون الاكتراث للقمة المصيرية المقبلة، وعندما استشعره وزير خارجيته بأهمية القمة وحساسيتها احتج عليه بأن العمل في شهر رمضان يرهقه[5].

---

[1] يؤكد محيي الدين عميمور أن هذه الموافقة كانت ساداتية فقط دون استشارة جهازه الدبلوماسي ومستشاريه، والغريب في الأمر أن وزير الخارجية المصري ابراهيم كامل علم بالأمر عن طريق نظيره الأمريكي وعندما توجه للسادات للتأكد من صحة الخبر فاجأه قائلاً: «ذلك ماكنت أسعى إليه منذ البداية أن تقوم أمريكا بدور الشريك الكامل سوف تدخل معي التاريخ يا كامل»!!!. ينظر: محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص302.

[2] طه المجدوب، ص165.

[3] محمد عبد الغاني الجمسي، مذكرات الجمسي حرب أكتوبر 1973، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص562.

[4] نفسه، ص562.

[5] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص303.

غير أن طه المجدوب يؤكد في مذكراته أن مصر بدورها هي الأخرى راهنت على هذه القمة وأعلنت وزارة الخارجية المصرية أنها انطلقت في إعداد دراسات شاملة لوضع خطة عمل تحدد بوضوح الموقف المصري في المؤتمر الذي ترى فيه خطوة أساسية نحو طريق السلام[1].

فإذا كانت الفترة الممتدة من نهاية سنة 1947 إلى مطلععام1975 تمثل المرحلة التي لعب فيها هنري كيسنجر دور الوسيط بين إسرائيل ومصر، فإن زيارة هذا الأخير إلى المنطقة العربية في شهر أوت 1975 مثلت منعرجاً حاسماً في تاريخ السياسة الخارجية المصرية حيث بموجب هذه الزيارة تم قطع العلاقات المصرية السوفياتية واستأنفت العلاقات المصرية الأمريكية، فكانت هذه الزيارة بحق خطوة هامة نحو كامب ديفيد.

مما يعني، حسب شهادة شيمون بيريز، أن مشروع كيسنجر في الشرق الأوسط هو تحييد وعزل الاتحاد السوفياتي عن المنطقة لأنه كان يشكل الخطر الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية[2]، فكانت البداية الفعلية للتقارب المصري الإسرائيلي في شهر سبتمبر 1975 حيث وقعا الطرفين اتفاقية يوم 04 سبتمبر من نفس السنة تعهدا خلالها ألا يهدد الطرف الآخر[3] واتفاقا على سلام نهائي وعادل بموجب قرار مجلس الأمن رقم338.

وقبيل انعقاد القمة الثلاثية دعا السادات مجلس الأمن القومي المصري لاجتماع طارئ يوم 30 أوت 1978 وأكد فيه أن مصر لن تقبل أي

---

[1] طه المجدوب، المصدر السابق، ص166.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، المصدر السابق، ص157.

[3] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، المصدر السابق، ص159.

اتفاقية ثنائية أو حلول جزئية، وأن غاية مصر الأساسية من مشاركتها في كامب ديفيد هي الحل الشامل الدائم والعادل[1].

في يوم 05 سبتمبر 1978 وصل الوفدان المصري والإسرائيلي إلى كامب ديفيد، وشارك في هذه القمة من الجانب المصري كل من السادات ومستشاره حسن التهامي ووزير خارجيته محمد كامل ونائب وزير الخارجية أسامة الباز ووزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية بطرس بطرس غالي، أما من الجانب الإسرائيلي فحضر إلى جانب مناحيم بيغين كل من وزير الخارجية موشيه دأيان ووزير الدفاع عيزار وايزمان والمدعي العام الإسرائيلي أهارون باراك، أما الطرف المضيف فمثله كل من جيمي كارتر ووزير خارجيته سيروس فانس ومستشاره للأمن القومي زبيجنيو بريجنسكيو هارولد سو ندرز مساعد وزير الخارجية الأمريكية[2].

امتدت هذه المفاوضات إلى غاية 17 سبتمبر 1978، ومرت الأيام الأولى التي التقى فيها الطرفين وجهاً لوجه بصعوبات كبيرة لعدم تقديم أي تنازلات من الجانبين، ولم تقتصر تلك الاختلافات على القضية الفلسطينية فحسب بل هناك مسائل كثيرة وقع حولها الاختلاف كالمسائل العلمية والتجارية والدبلوماسية، وتطور الخلاف بينهما وابتعدت مواقفهما عن بعضها البعض إلى درجة أن السادات أصبح لم يعر أي اهتمام باستمرار المفاوضات وأعلن مغادرة وفده.

وخلال مجريات المفاوضات بين الطرفين وفي خضم النقاشات الحادة قدم محمد كامل وزير خارجية مصر استقالته فاستغلها السادات في الضغط على كارتر للتدخل حين قال له السادات «أنت ترى جيداً أن التشدد الإسرائيلي

---

[1] طه المجدوب، المصدر السابق، ص168.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، المصدر السابق، ص196.

قد أحبط أعضاء وفدي»، حينها أدرك كارتر أن ساعة التوصل إلى حل وسط حاسم قد حانت فقرر طيلة هذه الأيام المتبقية من عمر المفاوضات أن لا يجمع الطرفين بعضهما البعض وأن يلعب بينهما دور الوسيط[1].

وفي الأخير، وبعد أسبوعين تقريباً من المفاوضات الصعبة في كامب ديفيد انتقلت الأطراف الثلاثة إلى واشنطن في سبتمبر 1978 للتوقيع على الاتفاقيات الأولية التي ضمت شقين اثنين أحدهما خاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والآخر مشروع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

فإذا كان الفضل في إنجاح هذه المفاوضات يرجع إلى الدور الكبير الذي لعبه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، فإن الفضل في التوقيع على كامب ديفيد يرجع إلى الرئيس المصري أنور السادات الذي قدم في الأخير مجموعة من التنازلات ولولاها لفشلت جميع تلك المفاوضات[2] وهذا أمراً طبيعياً ما دام المبادرة منه.

إن مسؤولية التوقيع على كامب ديفيد وما خلفته من سلبيات على المستوى المصري خصوصاً والعربي بشكل عام يتحملها الرئيس المصري وحده لأنه استبد بالسلطة وانفرد باتخاذ قراراتها نيابة عن المصريين والأردنيين والفلسطينيين دون ترخيص مسبق منهم، وما يؤكد تلك التصرفات الارتجالية للسادات هو أن جميع وزراء الخارجية المصرية الذين تعاقبوا على هذه الوزارة منذ مبادرة السادات وزيارته للقدس حتى نهاية التوقيع على كامب ديفيد كلهم استقالوا من مناصبهم احتجاجاً على تصرفات السادات الالتوائية[3].

---

[1] نفسه، ص202.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، المصدر السابق، ص211.

[3] شامل اباظة، المرجع السابق، ص07.

وفي الأخير إذا كانت اتفاقية كامب ديفيد قد أوضعت الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية على الطريق الصحيح كما يزعم النظام المصري، فإنها من جهة أخرى عملت على تكريس الخلافات الدبلوماسية بين مصر والبلدان العربية، وما تشكيل جبهة الصمود والتصدي إلا دليلاً كافياً على ذلك وتركت آثاراً سلبية على هذه العلاقات وخاصة العلاقات المصرية الجزائرية، وهو ما سنتناوله في العنصر الآتي

ثالثاً: انعكاسات كامب ديفيد على العلاقات بين البلدين.

إن مجموع الأزمات التي تعرضت لها العلاقات العربية – العربية، بدءً من اتفاقية كامب ديفيد وصولاً إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تزامنت في الجزائر مع صعود الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم في فيفري 1979، ولقد عبّر الرئيس بن جديد عن رفضه القاطع لكامب ديفيد من خلال تصريحه قائلا: «إن الجزائر ضد سياسة الانهزام والحلول الجزئية»[1]، كما حذّر النظام المصري الذي حاول، من اجل كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية، أن يلعب دور الوصي على القضية الفلسطينية.

إننا نفهم من تصريح بن جديد أن القمة الثلاثية التي وقعها السادات تعكس في الواقع فشل سياسة مصر في الشرق الأوسط واعترافاً مباشراً على انهزام مصر أمام إسرائيل، كما أن هذه الاتفاقية تبرز بوضوح مدى التناقض الذي وقع فيه السادات لأنه سبق لهذا الأخير وأن صرّح أن مصر تسعى من خلال هذه الاتفاقية الوصول إلى الحل الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط، لكن في الواقع عملت على تكريس الحلول الجزئية والمنفردة مع إسرائيل.

[1] جمال فرحات، المرجع السابق، ص155.

كان أهم رد فعل عربية على كامب ديفيد هو عقد قمة عربية ببغداد في نوفمبر 1978 تجسد الشعور العربي المضاد لهذه الاتفاقية التي وقعها السادات مع إسرائيل، ومثّل الجزائر في هذه القمة وزير الخارجية آنذاك السيد عبد العزيز بوتفليقة[1] (لأن الرئيس بومدين كان يعاني من تطورات المرض الخبيث الغامض الذي أودى بحياته في شهر ديسمبر 1978).

ومن أهم النتائج التي تمخضت عن قمة بغداد هي الاستمرار في التعامل مع الشعب المصري الشقيق ومع كامل المؤسسات المصرية عدا المتعاونين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني، كما تقرّر في هذه القمة سحب جميع السفراء العرب من مصر وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية[2]، عدا على غرار نقل مقر جامعة الدول العربية من مصر إلى تونس[3].

ومن بين العوامل المؤثرة على العلاقات بين البلدين عقب الاتفاقية هو احتضان الجزائر لسكرتير جمال عبد الناصر السيد عبد المجيد فريد بطلب خاص من الرئيس بومدين، هذا فضلاً عن استقبالها لبطل حرب أكتوبر الفريق

---

[1] ولد المدعو عبد القادر المالي سنة 1935 بالمغرب من أبوين جزائريين ينحدر من أسرة فقيرة، في سنة 1956 التحق بصفوف الثورة وتقلد عدة مسؤوليات كبرى إبان الثورة منها ضابطاً في الولاية الخامسة مكلفاً بالنشاط السياسي، في سنة 1960 كلف بمهمة فتح جبهة جنوبية في أقصى الصحراء، بعد الاستقلال تقلد مهام حساسة في الدولة الجزائرية منها وزير الخارجية سنة 1963 لمدة 16 سنة، في سنة 1999 انتخب رئيساً للجمهورية الجزائرية وظل على هذه الصفة حتى غاية يومنا هذا. ينظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وابطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009، ص119.

[2] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، المرجع السابق، ص188.

[3] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص321.

سعد الدين الشاذلي الذي عارض سياسة السادات وتخلى عن منصبه كسفير في البرتغال وفضل الاستقرار في الجزائر التي حلّ بها ضيفاً منذ سنة 1978.

وعشية اندلاع أزمة الخليج الأولى أصدر العراق وثيقة تدعى «الميثاق القومي العراقي»، وهي وثيقة تنص على أن الدول العربية مجبرة بالتضامن مع أي دولة عربية تشتبك في صراع مع دولة مجاورة غير عربية، وهنا بدا التناقض واضحاً بين الموقف المصري والجزائري اتجاه هذا الميثاق حيث أيدته مصر ووقفت ضده الجزائر من منطلق أن العالم الإسلامي هو عمق استراتيجي للوطن العربي[1].

وعند قيام الثورة الإيرانية ازدادت حدة التوتر في العلاقات المصرية الجزائرية بسبب اختلاف مواقفهما اتجاهها، فإذا كان النظام المصري قد أدان الثورة الإيرانية ونددّ بها، فإن الجزائر باركتها وأيدتها وهذا الموقف الجزائري[2] يوضحه تصريح بن جديد حين قال:«يكفينا شرفاً أن الثورة الإيرانية طردت سفارة إسرائيل وأعطت مقرها لسفارة فلسطين»، ولهذا سعت الجزائر جاهدة من اجل إيقاف هذه الحرب الدموية، بينما عملت مصر على إذكاء نار الفتنة[3]، وكان هذا سبباً من أسباب استياء مصر من الجزائر.

ويتجلى التأثير السلبي لاتفاقية كامب ديفيد على العلاقات المصرية الجزائرية في فتح الباب على مصرعيه أمام التوغل والتسرب الإسرائيلي لإفريقيا بعدما كانت هذه الأخيرة في وقت مضى في منأى عن العدو الصهيوني وذلك بفضل مجهودات جزائر هواري بومدين التي استطاعت أن تفتك من الدول

---

[1] محيي الدين عميمور، لله وللوطن المجموعة السادسة، موفم للنشر، الجزائر، 2015، ص216.

[2] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص357.

[3] محيي الدين عميمور، لله وللوطن المجموعة السادسة، ص216.

الإفريقية قرار مقاطعة الكيان الصهيوني، لكن باعتلاء السادات سدة الحكم الذي فتح باب العلاقات مع تل أبيب أصبح من الصعوبة بمكان مطالبة الإفريقيين بأن يكونوا أكثر ملكية من الملك.

وبما أن النظام المصري كان يرى في الجزائر منافساً ومصدر خطر عليه، ولهذا لم يتوانى السادات في التردد عن أي فعل يمكّنه من إضعاف الجزائر على المستويين الإفريقي والعربي، فعلى سبيل المثال شاركت مصر إلى جانب دول عربية أخرى في التوقيع على معاهدة للعمل السري المشترك في إفريقيا والمعروفة باسم «نادي السفاري» وأسندت مهمة تنفيذ هذه الاتفاقية إلى مركز عمليات خاص مقره القاهرة، مع العلم أن هذه المجموعة باشرت عملها في الوقت الذي تفجرت فيه قضية الصحراء الغربية مما يؤكد أن من بين أهدافها هو استنزاف دور الجزائر وإبعادها عن قضايا القارة الإفريقية[1].

وفي مطلع سنة 1987 بدأت مصر تتخلص تدريجياً من عزلتها العربية، وحدثت تحركات نحو ما سمي باستعادة مصر إلى الصف العربي وتجاوباً مع هذه المرحلة الجديدة عقدت قمة عربية غير طبيعية في الأردن نتج عنها في الأخير إعلان ثماني 08 دول عن استئناف علاقاتها مع مصر وفي مقدمتهم العراق، وللأمانة فإن الجزائر التي ظلت متمسكة بموقفها اتجاه النظام المصري استغربت من تلك الدول التي استأنفت علاقاتها مع مصر بالرغم من أن السبب الرئيسي لقطعها مازال قائماً وهو علاقات مصر مع إسرائيل[2]!!!

وفي سنة الجزائر شهدت الجزائر حدثين بارزين كانا لهما وقعاً كبيراً على توتر العلاقات المصرية الجزائرية، أولهما القمة العربية التي احتضنتها الجزائر بفندق الأوراسي سنة 1988 والتي طرح فيها العاهل السعودي فهد

---

[1] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص338.

[2] محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، المصدر السابق، ص401.

مسألة عودة مصر إلى الجامعة العربية هو ما عارضته الجزائر إلى جانب كل من سوريا وليبيا، أما الحدث الثاني هو انعقاد الدورة التاسعة عشر(19) للمجلس الوطني الفلسطيني في 15 نوفمبر من نفس السنة في الجزائر برئاسة ياسر عرفات والذي أعلن فيه قيام دولة فلسطين، وهو ما أثار غضب واستياء مصر التي يزعجها اتخاذ أي قرار بعيداً عنها يتعلق بفلسطين[1].

ويستمر الخلاف بين البلدين حتى إلى غاية شهر أوت 1990 وهو تاريخ غزو العراق للكويت، وفي بداية الأزمة كان موقف مصر مشرفاً لكنه لم يلبث أن تغير بفعل الضغط السعودي والأمريكي الذي دفع الرئيس المصري حسني مبارك إلى إصدار بياناً منفرداً بإدانة العراق، هذا على غرار موافقة مصر على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وإرسال قواتها العسكرية إلى المنطقة، وهو ما رفضته الجزائر إطلاقاً وصرّح به الشاذلي بن جديد خلال الجلسة الأولى للقمة قائلاً: «إننا مطالبون بإيجاد وسيلة عربية لحل الأزمة، وإلا فإننا نكون قد ضيعنا كفاح أجيال قضت عمرها في محاربة الاستعمار، ولا يعقل أن يكون بيننا من يمهد الطريق لعودته لأراضينا بقواته العسكرية»[2].

خاتمة:

أخيراً وليس آخراً، ومن خلال ما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

– إن العلاقات المصرية العربية على العموم والجزائرية بشكل أساسي كانت علاقات ودية وهذا ما وقفنا عنده خلال استعراضنا للعمق التاريخي للعلاقات بين البلدين بداية من الفترة القديمة مروراً بالفترتين الوسيطة والحديثة وصولاً إلى الفترة المعاصرة وبالتحديد إلى فترة ما قبل السادات، فإننا نؤكد أنه طوال تلك الفترة كانت علاقات البلدين علاقات ودية حميمية، حتى وإن وجدت

[1] نفسه، ص408.

[2] نفسه، ص417.

بعض الاختلافات فهي لم تؤثر على علاقاتهما لأنها كانت اختلافات شكلية تكتيكية وليست اختلافات جوهرية إستراتيجية.

– فمثل وقفت مصر إلى جانب الجزائر إبان ثورتها التحريرية ودعمتها سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً، فإن الجزائر بدورها كان موقفها طلائعياً وبطولياً اتجاه مصر والعرب بصفة عامة في حروبهم ضد إسرائيل وخاصة حربي جوان 1967 وأكتوبر 1973 والتي لعبت الجزائر فيهما دوراً ريادياً وهذا بشهادة زعماء وأبطال حرب أكتوبر أمثال الفريق سعد الدين الشاذلي، وأكثر من ذلك أن العرب بصفة عامة سبق لهم وإن أخذوا على أنفسهم وعداً قاطعاً بمقاطعة الكيان الصهيوني طوال مراحل الصراع العربي الإسرائيلي منذ اندلاعه، بل بالأحرى منذ قيام هذا الكيان سنة 1945.

– لكن للأسف، لم تبقى هذه العلاقات بين مصر والجزائر على أحسن حالها كما كانت عليه، بل حدث تغيير جذري في هذه العلاقات، ولقد بدأت بوادر هذا التغيير تلوح في الأفق بعد رحيل الزعيم المصري جمال عبد الناصر وهو من طلائع الشخصيات العربية الأكثر دفاعاً عن القومية العربية، ومنذ تولي السادات الرئاسة أخذت التنازلات المصرية اتجاه إسرائيل تتزايد يوماً بعد يوم وكان ذلك إيذاناً منه بكسر وإبطال مفعول النظام العربي ضد إسرائيل.

– غير أن النقطة التي أفاضت الكأس في العلاقات المصرية الجزائري ووصلت بها إلى حد القطيعة بينهما هي التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد الثلاثية بين مصر وإسرائيل وغريمهما الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمخض عنها في الأخير عقد اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل أدخل مصر في عزلة تامة عن الوطن العربية، وبات مشروع الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط حبراً على ورق.

– إن الجزائر لم ولن تحاول أبداً التدخل لا من قريب ولا من بعيد في شؤون الحكم المصري وكان ما يهمها هو القيام بواجبها في مجال الصراع

العربي الإسرائيلي، لكنه من المؤسف بمكان أن يتحول التضامن والتلاحم في العلاقات بين البلدين إلى التطاحن والتنافر والتشاجر بينهما بسبب اتفاقية كامب ديفيد المشؤومة التي خلفت أثاراً سلبية على علاقات البلدين وحولت عدو الأمس حليف اليوم على حساب رفيق الأمس.

قائمة المصادر والمراجع:

01- بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، حوارات مع أندريه فيرساي، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط شهادات للتاريخ، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2008.

02- جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر التحولات الكبرى 1989/1962، ج2، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2008.

03- خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، تق: علي هارون، وزارة الثقافة، الجزائر، 1999.

04- سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، ط4، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية سان فرانسيسكو، 2003.

05- شارل أندري فافرود، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

06- شامل أباظة، الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

07- صالح بن القبي، الجزائر في كل أبعادها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

08- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

09- طه المجدوب، حرب أكتوبر.. طريق السلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1993.

10- عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990، ط1، عمان، 2009.

11- عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وابطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009.

12- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

13- مجدي حماد، نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي- الصهيوني، مركز دراسات الوحدة المربية، ط1، لبنان، .2000

14- محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، جريدة الاهالي، القاهرة، .1987

15- محمد عبد الغاني الجمسي، مذكرات الجمسي حرب أكتوبر 1973، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، .1998

16- محيي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، ط1، دار همومه، الجزائر، 2010.

17- محيي الدين عميمور، سفيراً .. زاده الخيال، ط2، موفم للنشر، الجزائر، .2001

18- محيي الدين عميمور، لله وللوطن المجموعة السادسة، موفم للنشر، الجزائر، 2015.

19- محيي الدين عميمور، مع الموسطاش في ذكراه، موفم للنشر، الجزائر، .2010

20- مريم سيدي علي مبارك، ثوار عظماء، دار المعرفة، الجزائر، 2012.